

المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى

أحمد حلمي جمعة، ومؤيد راضي خنفر

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على أداء مهمة التدقيق، ثم قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات لمتطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية الأردنية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 545، بواسطة تطوير استبانة تضمنت 33 عبارة رئيسية (61 فرعية) وتوزيعها على عينة بلغت (65) من العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى.

وبعد تحليل متغيرات الدراسة (6)، واختبار الفرضيات ودراسة اتجاهات الفروق، أوضحت النتائج أن المستوى العام لتطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة يبلغ (87%)، وأن أعلى مستوى تطبيق للمتغير المستقل الإفصاحات حول القيمة العادلة حيث بلغ (89%)، وتقييم نتائج إجراءات التدقيق وتمثيلات الإدارة والاتصالات مع القائمين على التحكم المؤسسي (الحوكمة) (88%)، واستخدام عمل الخبير (88%)، وتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة (87%)، وإجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية الناتجة عن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة (85%)، وتطبيق المتطلبات المتعلقة بفهم عملية المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات وأنشطة الرقابة الملائمة وتقييم المخاطر (82%).

الكلمات الدالة: تقديرات القيم العادلة، المدقق الخارجي.

المقدمة

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية ونتيجة الانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أساس القيم العادلة وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية التي هي عادة تسمى "بالقيمة السوقية" (Godwin, Petroni and Wahlen, 1997; Santomero, 1997; Johnson and Swieringa, 1996; AAA Financial Accounting Standards Committee).

وتمشيا مع الاتجاه المتنامي نحو القيمة العادلة، أصدر FASB هام 1993 المعيار SFAS رقم 115 الموسوم: المحاسبة عن بعض الاستثمارات في الأوراق المالية ممثلة في

تاريخ استلام البحث 2005/2/22، وتاريخ قبوله 2005/10/27.

ديون وحقوق ملكية، وفي عام 1995 أصدر IASB معيار المحاسبة الدولي والمعدل عام 1998 رقم 32 الموسوم: الأدوات المالية: العرض والإفصاح، والمعدل أعوام 2003، 2004، 2005، 2006 وذلك تحت المسمى الجديد الأدوات المالية: العرض، وذلك بعد إصدار IFRS رقم 7 والذي يطبق اعتباراً من 2007/1/1 والموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح، وفي 1997 صدر معيار المحاسبة المصري رقم 16 الموسوم: المحاسبة عن الاستثمارات، وفي عام 1999 أصدر IASB معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموسوم: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والذي شهد العديد من التعديلات حتى عام 2006، وكل هذه المعايير تلزم المنشآت بتقييم بعض أنواع الاستثمارات على أساس القيم العادلة.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الأردني نحو العالمية وتدويل بورصة الأوراق المالية، فقد

وعلى استمراريته، وبالتالي زيادة مسؤوليات المدقق باعتباره وكيلًا عن المساهمين من ناحية، وبشأن خطر المحافظة على رأس المال سليم باعتباره الضمان العام للدائنين من ناحية أخرى، حيث أن استخدام القيم العادلة - عادة - يؤدي إلى زيادة الأرباح بسبب ابتعادها عن مبدأ التكلفة الذي يعد أساس القياس المحاسبي، وللتدليل على ذلك ما أشار إليه التقرير الصادر عن مجموعة أطلس الاستثمارية في 2002/4/7 بخصوص البيئة المصرفية في الأردن حيث تضمن التقرير بخصوص مجموعة البنك العربي ما يلي:

"كما يعزى تحسن أداء القطاع المصرفي إلى الالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي رقم 39 منذ بداية العام 2001 فقد سمح التزام البنوك بتطبيق المعيار بتقييم أوراقها المالية على أساس القيمة السوقية بدلا من احتسابها على أساس التكلفة حيث انعكست عملية إجراء إعادة التقييم لمحفظة التداول بالأوراق المالية للبنك العربي ايجابا على صافي أرباحه".

كما تضمن أيضا تقرير مجموعة أطلس الاستثمارية الصادر في 2002/8/26 بشأن الأداء المالي للبنك الأردني الكويتي ما يلي:

"أن الأداء اظهر ارتفاعا ملحوظا ونسبة 24.7% من صافي الربح قبل الضريبة في النصف الأول من عام 2002 مقارنة بنفس الفترة من عام 2001، وأن الزيادة في صافي أرباح البنك جاءت على خلفية الأرباح التي حققها البنك من نشاطاته الاستثمارية".

بالإضافة إلى ما تقدم يوجد عدم استقرار محاسبي بشأن إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية المرتبطة باستخدام القيم العادلة منذ الفكرة عام 1988 حتى عام 2006 فقد شهد معيار المحاسبة الدولي رقم 39، والمعيار رقم 32 منذ إصدارهما عام 1998/1999 حتى عام 2006 العديد من التغييرات الجوهرية، والتي وصلت إلى درجة إلغاء محتوى المعيار اعتبارا من نسخة 2004/3/31، وغيرها من معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS.

والأكثر إثارة للجدل فقد تم سحب معيار المحاسبة الدولي رقم 30 ليحل محله معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 الموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح وذلك اعتبارا من 2007/1/1، كما تم تعديل مسمى المعيار 32 كما سبق القول

اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بموجب قانون الشركات 1997/22 وتعديلاته، وتعليمات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الصادرة عام 1998 والمعدلة بالقرار رقم 2004/53 والقرار رقم 2005/257، وقانون مهنة المحاسبة القانونية رقم 2003/73، وتعليماته.

ومنذ عام 1999 أقر IASB استخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي اعتبارا من 2001/1/1، وفي 2000/11/23 صدرت تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 19330/10، للتأكيد على ضرورة تطبيق المعيار رقم 39 اعتبارا من 2001/1/1 على البيانات المالية للبنوك بالتعاون مع مدققي الحسابات القانونيين وذلك بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى في الأردن.

وترتب على ما تقدم العديد من المشاكل العلمية والعملية التي أثرت في المجتمع المالي وخاصة أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والباحثين والمهنيين ومن أهم هذه المشاكل:

- الاعتراف بالقيم العادلة في البيانات المالية
- التسجيل المحاسبي للقيم العادلة.
- قياس الاستثمارات بالقيم العادلة.
- عرض الاستثمارات بالقيم العادلة.
- الإفصاح عن الاستثمارات بالقيم العادلة.
- الملائمة (التأكيد والتصحيح والتنبؤ) للبيانات المالية عند اتخاذ القرارات.
- الموثوقية (التمثيل الصادق - الجوهر فوق الشكل - الحيادية - الحذر - الاكتمال) للبيانات المالية عند اتخاذ القرارات.
- المشتقات المالية (أنشطة التحوط: تحوط القيم العادلة... الخ).
- أساليب تقدير القيم العادلة (القيمة السوقية - أساليب التقييم).
- تدقيق البيانات المالية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية استخدام "تقديرات القيم العادلة" في التطبيق المحاسبي، وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشآت

"إن اختيار أساس القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية، وتحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة والموثوقية، وعلى الإدارة السعي لتحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية".

لذلك تأخذ المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق أو المداخل (التكلفة- السوق - الدخل) (AICPA, 2002) أو استخدام (السعر المعلن - تقنية التقييم) (IASB, 2006) وبالتالي قد تؤثر على تحديدها وقياسها ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية.

واستجابة لتلك التطورات فقد أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولية IAASB التابع لمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC معيار التدقيق الدولي ISA رقم 545 الموسوم: تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة والذي يعمل به اعتباراً من 2003/12/31، ومع تجاهل الفاصل الزمني بين تاريخ التطبيق المحاسبي في الأردن 2001/1/1، وتاريخ استخدام معيار التدقيق، (فجوة التطبيق وإصدار معايير التدقيق)، ومع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن مجلس معايير التدقيق الأمريكي ASB قد أصدر بيان معيار التدقيق SAS رقم 101 الموسوم: تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة عام 2002، والذي يبدأ تطبيقه بعد 2003/6/15.

ونظراً لخطورة استخدام تقديرات القيم العادلة على البيانات المالية وخصائصها المحاسبية خاصة (الملاءمة والموثوقية) وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم استمرارية المنشآت، بالإضافة إلى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحية وخطورتها في قضية الحفاظ على رأس المال سليم حيث أن تطبيقها يؤدي - عادة - إلى زيادة الأرباح.

وللتدليل على ذلك فقد اتضح من خلال البيانات المجمعة للقطاع المصرفي الأردني أن الأرباح الناتجة عن الموجودات والأدوات المالية والمعترف بها بلغت 67687507 عام 2000،

ليتوافق مع معيار الإبلاغ المالي رقم 7، والمعيار رقم 39. بالإضافة إلى ما تقدم تبرز أهمية الدراسة الحالية من الناحيتين العلمية والعملية في ما يلي:

- 1- التعرف على اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية في ضوء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- 2- بيان انعكاسات استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة على أداء مهمة التدقيق.
- 3- تحديد مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق تقديرات القيم العادلة في ظل معيار التدقيق الدولي رقم 545.
- 4- تقديم التوصيات اللازمة لتجنب مخاطر استخدام تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات المالية، وفتح آفاق جديدة للدراسات المستقبلية.

مشكلة الدراسة

تعارفت المحاسبة منذ نشأتها على استخدام التكلفة التاريخية في قياس القيم المالية التي يعترف بها في البيانات المالية والتي تظهر بها في الميزانية العمومية وبيان الدخل، ومنذ عهد قريب فقط أخذ المحاسبون في الاهتمام بالمتزايد بأسس أخرى، والصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة، ويؤكد على ذلك IASB في الفقرة 100-101 من إطار معايير المحاسبة الدولية حيث أشار إلى الآتي (IASB, 2006):

"يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس ودرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية (التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية، القيمة السوقية)، ولكن أكثر الأسس استخداماً لدى المشاريع عند إعداد قوائمها المالية هي التكلفة التاريخية، وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى".
ويلاحظ من الفقرة السابقة أن القيمة العادلة** لم ترد ضمن القيم التي تقاس بها الأحداث المالية، بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت الفقرة 110 إلى الآتي (IASB, 2006):

** يشار - عادة - إلى القيمة العادلة "بالقيمة السوقية".

المالية للقطاعات الاقتصادية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي
545.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة لاختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات
التالية وهي:

الفرضية الأولى (H₀₁): لا يقوم المدقق بفهم عمليات
المنشأة المتعلقة بقياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة
وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر عند تدقيق البيانات المالية.

الفرضية الثانية (H₀₂): لا يقوم المدقق بتقييم مدى مناسبة
قياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات
المالية.

الفرضية الثالثة (H₀₃): لا يقوم المدقق باستخدام عمل
الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بقياس
تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية.

الفرضية الرابعة (H₀₄): لا يقوم المدقق بوضع إجراءات
تدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية لقياسات
وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية.

الفرضية الخامسة (H₀₅): لا يقوم المدقق بتقييم مدى تمشي
إفصاحات تقديرات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي
للمنشأة عند تدقيق البيانات المالية.

الفرضية السادسة (H₀₆): لا يقوم المدقق بتقييم نتائج
إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال
بالمسؤولين عن التحكم (الحوكمة) في المنشأة بشأن قياسات
وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية.

و95359933 عام 2001، و105572163 عام 2002،
و137270158 عام 2003، و157151555 عام 2004،
وتدل المؤشرات السابقة على تطور صافي الربح من
158469599 عام 2000 إلى 191263462 عام 2001، إلى
174250361 عام 2002، إلى 193459166 عام 2003،
إلى 259454052 عام 2004، بالإضافة إلى ما تقدم يوضح
الجدول (1) اتجاهات التطور في أرباح الموجودات والأدوات
المالية المعترف بها في قائمة الدخل ونسبتها إلى صافي الربح
وأثارها على ضريبة الدخل والأرباح المقترح توزيعها والأرباح
(الخسائر المدورة في القطاع المصرفي الأردني):
وتأسيساً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية
في الإجابة على التساؤلات التالية:

س1: ما اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في
إعداد البيانات المالية في ضوء معايير التقارير
(الإبلاغ) المالية الدولية IFRSs؟

س2: ما انعكاسات تطبيق محاسبة تقديرات القيم العادلة على
أداء مهمة التدقيق في ضوء المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية الدولية ومعايير التدقيق والضمان الدولية
IAASs؟

س3: ما مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات
تدقيق تقديرات القيم العادلة في ضوء معيار التدقيق
والضمان الدولي رقم 545؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى الآتي:

1- تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة
في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على أداء مهمة
التدقيق.

2- قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين
المرخصين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى
لمتطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات

• لا توجد بيانات مجمعة تتعلق بأرباح الموجودات والأدوات المالية
لقطاع التأمين والصناعة بالإضافة إلى قطاع الخدمات، للمزيد
من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي: www.exchang.jo.

الجدول رقم (1)

2004	2003	2002	2001	2000	بيان
%232	%203	%156	%141	%100	أرباح موجودات وأدوات مالية
%61	%71	%61	%50	%43	النسبة إلى صافي الربح
%114	%100	%75	%106	%100	الأثر على ضريبة الدخل
%141	%114	%122	%101	%100	أرباح مقترح توزيعها
%61	(%439)	(%43)	%137	(%100)	الأرباح (الخسائر) المدورة

الدراسات ذات العلاقة

1999، حماد، 2002، مصطفى، وعبد الرحيم، 1998؛ حسن، 2003)، ووضع معيار محاسبي للقياس والإفصاح عن القيمة السوقية العادلة، ومن هذه الدراسات (الباز، 1993) واستجابة FASB لإصدار مسودة بشأن القيمة العادلة (AAA) (Financial Accounting Standards Committee، 2005) و نموذج القيمة العادلة في المحاسبة (Bhattacharyya، 1999) و المحاسبة عن القيمة العادلة (العوام، 1996)، ومحاسبة القيمة العادلة - الأدوات المالية ومن هذه الدراسات (Barth، 1994) - JWG of - Joint Working Group، 1999 - Nelson، 1996 - Banking Associations on Financial Instruments، 1999 (Day، 2000) وأخرى تناولت مقارنة القيمة العادلة بالتكلفة التاريخية (Willis، 2002)، ولعل أهم نتائج هذه المجموعة من الدراسات وجود مشاكل تتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالإضافة إلى مشكلتي الملاءمة والموثوقية، فضلاً عن التأكيد على أن تطبيق نماذج القيمة العادلة في المحاسبة يتطلب مراعاة حالة السوق سواء كان نشطاً أو غير نشط.

- دراسات تناولت تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، ومن هذه الدراسات (البارودي، 2002- عبد الفتاح، 2002- عاشور، 2002 - الشامي، 2000)، ولعل أهم نتائج هذه المجموعة من الدراسات وجود تأثير للقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، وأن القيمة العادلة أفضل من التكلفة التاريخية من حيث الملاءمة.

- دراسات قدمت إطاراً مقترحاً لتدقيق القيمة العادلة في ظل مخاطر عدم التأكد ومن هذه الدراسات (الغبيري، والخيران، 2003) في الكويت ولقد أكدت هذه الدراسة على ضرورة وجود إطار مقترح لتدقيق القيمة العادلة، كما أقرت الدراسة تطبيق بيان معيار التدقيق الأمريكي رقم (101) في هذا المجال.

على الرغم من انتشار استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة منذ وقت ليس بقصير على مستوى العالم إلا أن الباحثين وجدوا أن ندرة في الدراسات السابقة تعد شحيحة نادرة على جميع الأصدقاء العربية والمحلية والإقليمية والدولية والعالمية سواء من زاوية المحاسبة التي ربما تكون قد حظيت بالقليل من الدراسات، أو من زاوية التدقيق وربما بسبب تأخر صدور معيار خاص بتدقيق القياس والإفصاح عن القيمة العادلة أو بسبب اعتقاد أنها تمثل تقديراً محاسبياً وبالتالي يطبق عليها معيار التدقيق الدولي رقم 540 الموسوم: تدقيق التقديرات المحاسبية، ولذلك فإن أهم الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية ما يلي:

- دراسات تناولت مدى تأثير القيمة العادلة على الدخل الاقتصادي ومن هذه الدراسات (القشي، والخطيب، 2004) وعلى ربحية البنوك ومن هذه الدراسات (الشرقاوي، 2004)، وعلى قياس الدخل وتحليل المخاطر والأحكام الشخصية في التقييم ومن هذه الدراسات (Hirst، Hopkins and Wahlen، 2004) ودراسات اهتمت بأساليب التأثير على النتائج والمركز المالية (البارودي، 2002)، ودراسات تناولت دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار (عاشور، 2002)، ولعل أهم نتائج هذه المجموعة من الدراسات وجود تأثير إيجابي لإستخدام القيمة العادلة على الدخل الاقتصادي وعلى ربحية البنوك وعلى قياس الدخل وعلى تحليل المخاطر والأحكام الشخصية عند التقييم بالإضافة إلى التأثير على نتائج الأعمال والمركز المالية وتشجيع الاستثمار.

- دراسات تناولت مشاكل تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة عن الاستثمارات المالية، ومن هذه الدراسات (طه،

التدقيق الدولي رقم *540: الموسوم بتدقيق التقديرات المحاسبية مما يزيد من أهمية الدراسة الحالية على الرغم من اختلاف موضوع التقديرات المحاسبية عن تقديرات القيمة العادلة والتشابه في الطرق المستخدمة عند تقييم افتراضات الإدارة.

5- بعد استقراء الدراسات والبحوث وزيارة المواقع الالكترونية فقد أتضح عدم وجود دراسة ميدانية تتعلق بتدقيق القيم العادلة - خاصة- وفقا لمعايير التدقيق والضمان الدولية مما يزيد من أهمية هذه الدراسة، ويجعل منها إضافة بناءة للمكتبة والبحث العلمي في العالم العربي.

حدود الدراسة

- 1- لن تتناول الدراسة الحالية بعض البيانات المالية لقطاعات التأمين والصناعة والخدمات لعدم اتساقها مع القطاع المصرفي أو لعدم توافرها على موقع البورصة الأردنية.
- 2- لن تتعرض الدراسة الحالية لأنشطة التحوط أو المشتقات المالية وموقف المدقق منها خاصة وأن البيانات المتاحة حالياً لا تظهر بوضوح أية بيانات عن مدى تطبيقها في البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن على الرغم من وضوح سياساتها المحاسبية.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات الأردنيين الحاصلين على رخصة مزاوله المهنة العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى* وعددها (10) مكاتب، ويتراوح عدد

* لقد نشر IAASB على موقعه www.ifac.org في 2006/12 مشروع مسودة موضوعها: Auditing accounting estimates, including fair value accounting estimates, and related disclosures لدمج معيار التدقيق الدولي رقم 545 في معيار التدقيق الدولي رقم 540 ومطلوب التعليق على ذلك حتى 2007/4/30.

* بعد مراجعة دليل الشركات المساهمة العامة لعام 2004 تم ترتيب مكاتب التدقيق وفقا لعدد الشركات المساهمة العامة التي يدققونها، وتبين أن هناك عدد (10) مكاتب) تحنل صدارة الترتيب

وباستعراض الدراسات ذات العلاقة يتضح الآتي:

- 1- ظهر اهتمام غير قليل بالبحث في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة على الرغم من خطورتها وهذا يعود إلى حداثة تطبيق الموضوع في الدول المتقدمة من ناحية أو ربما بسبب الفسائح المالية للشركات الأمريكية بعد عام 2000، أو التأخر في إصدار المعايير المحاسبية المناسبة المتعلقة بالقيمة العادلة أو كثرة التعديلات فيها سواء الدولية أو الأمريكية* من ناحية أخرى.
- 2- حداثة التطبيق لموضوع القيم العادلة في الدول النامية ومنها العربية سواء التي اعتمدت معايير المحاسبة الدولية أو لديها معايير محاسبية متوافقة مع المعايير الدولية.
- 3- بعد مراجعة الدراسات ذات العلاقة تبين ان هناك تشابهاً كبيراً في هذه الدراسات وخاصة العربية، وبإل وقد اعتمد الكثير من الدراسات العربية على الدراسات الأجنبية.
- 4- يوجد اهتمام قليل جدا بموضوع تدقيق القيم العادلة، وهذا ربما يعود أيضا إلى تأخر الإصدارات والمعايير المتعلقة بها خاصة الأمريكية والدولية، أو اعتبار أن القيم العادلة مجرد تقديرات محاسبية مثلها في ذلك مثل تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، أو تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وبالتالي يمكن تطبيق معيار

* FASB Statements No.141: Business Combinations, No142: Goodwill and Other Intangible Assets, No. 144: Accounting for the Impairment or Disposal of Long-Lived Assets, Concepts Statement No.6: Elements of Financial Statements and Emerging Issues Task Force Issue No.95-3, Recognition of Liabilities in Connection with a Purchase Business Combination (www.fasb.org, 2006).

* لقد نشر IAASB على موقعه www.ifac.org في 2006/12 مشروع مسودة موضوعها: Auditing accounting estimates, including fair value accounting estimates, and related disclosures لدمج معيار التدقيق الدولي رقم 545 في معيار التدقيق الدولي رقم 540 ومطلوب التعليق على ذلك حتى 2007/4/30.

بعد سحب معيار المحاسبة الدولي رقم 30 الموسوم: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وفيما يلي أهم التغيرات الرئيسية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة (IASB, 2006):

التغيرات المتعلقة الاعتراف/بقياس (تحديد) تقديرات القيم العادلة

لقد سمح المعيار 39 بتحديد أي أصل مالي أو التزام مالي عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة وفقاً لتعديلات (2005/6)، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، ومن أجل فرض النظام على هذا التصنيف تمنع المنشآت من إعادة تصنيف الأدوات المالية إلى داخل أو خارج هذه الفئة، كما تضمنت التغيرات في المعيار المعدل في (2005/12/31) بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة How to determine fair value إرشادات إضافية وذلك عند استخدام أساليب التقييم مع مراعاة ما يلي:

أ- أن الهدف تحديد ما سيكون عليه سعر المعاملة في تاريخ القياس في تبادل على أساس تجاري تحفزه اعتبارات العمل العادية.

ب- يراعى عند استخدام أساليب التقييم الآتي:

- تدمج كل العوامل التي يأخذها كل المشاركين في السوق بعين الاعتبار في وضع السعر.

- الاتساق مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

ج- تستخدم المنشآت في تطبيق أساليب التقييم التقديرات والافتراضات التي تتسق مع المعلومات المتاحة حول تقديرات الافتراضات المشاركين في السوق المستخدمة في وضع سعر الأدوات المالية.

د- إن أفضل تقدير للقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للأدوات المالية غير المكتسبة من سوق نشط هو سعر المعاملة، ما لم يتم اثبات القيمة العادلة للأداة بواسطة ملاحظة معاملات السوق الأخرى، أو المبنية على أسلوب تقييم تشمل متغيراته بيانات فقط من الأسواق الجديدة بالملاحظة.

المدققين المرخصين العاملين فيها ما بين (2-10) - وفق سجلات JCPA - مدققين في كل مكتب من المكاتب التي تتولى تدقيق البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية الأردنية - ما عدا قطاع الخدمات - المتداولة أسهماً في بورصة الأوراق المالية، حيث تم تسليم (10) استبانات لكل مكتب باليد، كما تم استلام عدد (65) قائمة صحيحة بنسبة 65% وتعتبر مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

الإطار النظري للدراسة

اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية

في عام 1988 بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالمشاركة مع المجمع الكندي للمحاسبين في مشروع لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها وذلك كنتيجة للطبيعة الديناميكية للأسواق المالية العالمية (IASB, 2002) (IASB, IAS NO:39, Para, 2) و (IASB, 2002) (IAS NO:32)، وفي 12/1998 أقر المجلس معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموسوم: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وتم إصداره في 15/3/1999 والذي أصبح ساري المفعول على البيانات التي تبدأ في 1/1/2001 أو بعد هذا التاريخ، ولعل أهم ما أشار إليه المعيار رقم 39 التأكيد على استعمال أكبر للقيم العادلة للأدوات المالية.

وفي 31/3/2004 أصدر المجلس نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، ولمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 لتحل محل النسخة المنقحة عام 2000 والتي يبدأ تطبيقها في 1/1/2005، وفي عام 2006 أصدر المجلس نسخة جديدة ومعدلة لمعيار المحاسبة الدوليين رقمي 39 و 32 الموسوم: العرض، والتي تطبق بعد 31/12/2005 وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7: الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح الصادر عن المجلس والذي يبدأ تطبيقه بعد 1/1/2007، وذلك

ولذلك تم إرسال جميع الاستبانات إليهم ويتعاون من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي: www.exchang.jo.

- التغيرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة
- بخصوص العرض لم تحدث أية تغيرات جوهرية، إما بالنسبة للإفصاح فقد تم نقل متطلبات الإفصاح الواردة مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي 39 إلى معيار المحاسبة الدولي 32 (IASB, 2005)، كما تم إلغاء الفقرات من 51-95 في المعيار الدولي رقم 32 (IASB, 2006) الخاصة بالإفصاح بعد تغيير مسمى المعيار إلى الأدوات المالية: العرض، ولذلك فإن أهم ما تضمنه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح في الفقرات 25-29 (IASB, 2006, IFRS No. 7) ما يلي:
- 1- باستثناء ما ورد في الفقرة 29 من المعيار لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية، يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات حول القيمة العادلة لكل من فئة الأصول والالتزامات المالية بالطريقة التي يسمح بمقارنتها مع المبلغ المرحل.
 - 2- لدى الإفصاح عن القيمة العادلة تصنف المنشأة الأصول والالتزامات المالية إلى أصناف وتعادلهم فقط طالما أن مبالغهم المسجلة ذات الصلة معادلة في الميزانية العمومية.
 - 3- تفصح المنشأة عن ما يلي:
 - 1/3 الطرق والافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية بشكل منفصل للأصناف الهامة من الأصول والالتزامات المالية.
 - 2/3 إذا ما كان قد تم تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية كلياً أو جزئياً بشكل مباشر، بالإشارة إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو تم تقديرها باستخدام أسلوب التقييم.
 - 3/3 إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيم العادلة التي تم تحديدها كلياً أو جزئياً باستخدام أسلوب التقييم بناء على الافتراضات غير المدعمة بأسعار أو معدلات السوق الملحوظة. وإذا كان تغيير أي افتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير، يجب على المنشأة أن تصرح بهذه الحقيقة وتفصح عن تأثير الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة، ولهذا
- الغرض يتم الحكم على الأهمية بالنظر إلى الربح أو الخسارة وإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات.
- 4/3 إذا (3/3) المبلغ الإجمالي للتغير في القيمة العادلة المقدر باستخدام أسلوب التقييم المعترف بها في الربح أو الخسارة أثناء الفترة.
- ومن العرض المتقدم يمكن تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية في الآتي:
- 1- عدم استقرار الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة والمطبقة في الأردن اعتباراً من 2001/1/1 ومنذ الأخذ بها عام 1999، حتى الآن.
 - 2- تعدد طرق أو أساليب أو نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس، إلا أن أحد الباحثين (حماد، 2002) يرى أنه من المستبعد أن تتضمن تقديرات القيم العادلة ذاتية وقابلية تغير قياس بدرجة أكبر من بعض الأرقام المستخدمة بالفعل في البيانات المالية، ويؤكد مع غياب صفقات ملحوظة في السوق أن التقدير يحتاج إلى حكم شخصي وستكون النتيجة غير دقيقة.
 - 3- يعتمد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة، وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.
 - 4- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات سواء بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.
 - 5- يوجد اعتراف دولي ومحلي بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية إلا أن هناك قيوداً على عملية التطبيق وتتمثل في مشكلة وجود سوق نشط أو غير نشط لتحديد طريقة التقييم، وأيضاً مشكلة التصنيف.
- وقد ترتب على ما تقدم إثارة العديد من التساؤلات أمام

(2006 بأنها:

“Is the amount for which an asset could be exchanged or a liability settled between knowledgeable, willing parties in an arm’s length transaction”.

ويفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجارى بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين.

بينما يعرفها FASB (FASB Statement No.141) بأنها:

“The amount at which an asset (or liability) could be bought (or incurred) or sold (or settled) in a current transaction between willing parties, that is, other than in a forced or liquidation sale”.

ويفهم من التعريف السابق أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

كما نخلص مما تقدم أن القيم العادلة تبنى على العوامل التالية:

- وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.
- أطراف غير ذوي علاقة رغبة ومطلعة.
- ظروف طبيعية.
- تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقاً للسوق النشط أو غير النشط.
- وفي حالة عدم وجود سوق نشطة Not active فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم وتشمل الأساليب الفنية للتقييم بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجارى بين الأطراف الراغبة والمطلعة النماذج التالية (IASB, IAS No.39, AG7):
- * نموذج تحليل التدفق النقدي المخصص.
- * نماذج تسعير الخيار.

المجتمع المالي ومجتمع الأعمال سواء في الأوساط المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية ومن هذه التساؤلات: ما مدى ملاءمة القيم العادلة للاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؟ وكيف يمكن بشكل موثوق به تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة؟ وكيف يمكن التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمها العادلة؟.

وقد دعا ذلك البنك المركزي الأردني لإصدار التعميم رقم 12985/1/10 في 2005/12/15 حيث تضمن البند " ثالثاً " ما يلي: "يحظر على البنوك في الوقت الحاضر تصنيف أي استثمار جديد أو قائم ضمن محفظة موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لحين صدور تعليمات من البنك المركزي تنظم آلية وشروط التصنيف ضمن هذه المحفظة".

وتأسيساً على ما تقدم يؤكد الباحثان أن هناك قبولاً عالمياً لتطبيق القيمة العادلة ولكن توجد العديد من القيود والمشاكل، والتساؤل المطروح هنا ما موقف المنظمات المهنية من محاسبة تقديرات القيمة العادلة؟ أو بمعنى آخر ما انعكاسات استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة على أداء مهمة التدقيق، لذلك يحاول الباحثان الإجابة على هذا التساؤل في النقطة التالية.

انعكاسات تطبيق محاسبة تقديرات القيم العادلة على أداء مهمة التدقيق

يجدر - بادئ ذي بدء - الإشارة إلى أنه لا يوجد - حتى الآن- من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيم العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وذلك عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط)، وذلك بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

فمن حيث المفهوم يعرف IASB القيمة العادلة (IFRSs,

8- تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي ويمكن تقدير هذه التكاليف باستخدام المقارنات مع الإلتعاب الحالية التي يحملها المشاركون الآخرون في السوق، وإذا كانت التكاليف هامة وتوجد تكاليف مقارنة يجب على المصدر أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد القيمة العادلة، ومن المرجح أن تساوي القيمة العادلة في بداية الحق التعاقدية بالالتعاب المستقبلية تكاليف الإنشاء المدفوعة لها، ما لم تكن الإلتعاب المستقبلية والتكاليف ذات العلاقة خارج حدود القابلية للمقارنة في السوق.

ومن الناحية التطبيقية فقد نتج عن استخدام تقديرات القيم العادلة في البنوك الأردنية تطور حجم الاستثمارات المالية للمتاجرة من 329967567 عام 2000 إلى 99301006 عام 2004، بينما الاستثمارات المتاحة للبيع فقد زادت من 1247646857 عام 2000 إلى 2815632639 عام 2004 بالإضافة إلى زيادة بند التغير المتراكم في القيمة العادلة (حقوق الملكية) من 1201887 عام 2001 إلى 90652541 عام 2004، وتراجع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق من 1837178889 عام 2000 إلى 1381605716 عام 2004 فضلا عن زيادة القيمة السوقية لأسهم القطاع المصرفي الأردني من 1862679290 عام 2000 إلى 7000274629 عام 2004.

وفي قطاع التأمين فقد زاد حجم الاستثمارات المالية للمتاجرة من 12649545 عام 2002 إلى 30146419 عام 2004، بينما الاستثمارات المتاحة للبيع فقد زادت من 26962841 عام 2002 إلى 60568529 عام 2004 بالإضافة إلى زيادة بند التغير المتراكم في القيمة العادلة (حقوق الملكية) من (118926) عام 2002 إلى 12812963 عام 2004، وزادت الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق من 7961706 عام 2002 إلى 13079408 عام 2004 فضلا عن زيادة القيمة السوقية لأسهم قطاع التأمين الأردني من 111200000 عام 2002 إلى 267811400 عام 2004.

وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثقة للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية يستخدم ذلك الأسلوب.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) الذي يتم الاستناد إليه لتقدير القيمة العادلة للأداة المالية، فقد أشار التطبيق رقم 82 لمعيار التدقيق الدولي رقم 39 إلى أن القيمة العادلة للأداة المالية تستند إلى واحد أو أكثر من- وربما عوامل أخرى- العوامل التالية (IFRS, 2006):

- 1- القيمة الزمنية للنقود أي الفائدة بالسعر الأساسي والتي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروف من البنوك أو السعر الخالي من المخاطر.
- 2- مخاطر الائتمان ويمكن اشتقاقها من أسعار السوق الملحوظة أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقرضون.
- 3- أسعار صرف العملة الأجنبية ويمكن الوصول إليها من المنشورات اليومية.
- 4- أسعار السلع.
- 5- أسعار أدوات حقوق الملكية ويمكن الحصول عليها من السوق الملاحظة أو استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي للأدوات التي ليس لها أسواق ملحوظة.
- 6- التقلبات (مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى) ويمكن تقديرها على أساس بيانات السوق التاريخية أو استخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.
- 7- مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل Surrender risk ويمكن تقديرها على أساس البيانات التاريخية مع مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه من قبل الطرف المقابل أقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه (IASB, IAS No.39 Para.49).

الجدول رقم (2)

2004	2003	2002	2001	2000	القطاع المصرفي
%283	%229	%221	%188	%100	موجودات مالية للمتاجرة
%226	%168	%158	%122	%100	موجودات متاحة للبيع
%75	%65	%76	%103	%100	أ. محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
%7543	%994	(%264)	%100	لم يطبق	التغير المتراكم في القيمة العادلة
					قطاع التأمين
238	115	%100			موجودات مالية للمتاجرة
225	162	%100			موجودات متاحة للبيع
164	108	%100			أ. محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
%10774	%7207	(%100)			التغير المتراكم في القيمة العادلة
					قطاع الصناعة
%161	%211	%264	%190	%100	استثمارات قصيرة الأجل
%203	%150	%124	%121	%100	استثمارات طويلة الأجل
%2825	%1429	%506	%702	%100	التغير المتراكم في القيمة العادلة

النافذة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية والتي جرى إظهارها بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية.

2- يمثل سعر الإغلاق بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية القيمة العادلة للموجودات المتداولة، وفي حال عدم توافر أسعار معلنة لبعض الموجودات المالية يتم تقدير القيمة العادلة بإحدى الطرق التالية:

1/2 مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

2/2 خصم التدفقات النقدية المتوقعة.

3/2 نماذج تسعير الخيارات.

3- في حال عدم وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالكلفة/ الكلفة المطفأة وأن حصل تدن في قيمتها يتم تسجيله في بيان الدخل.

4- تقيد الموجودات المالية بغرض المتاجرة بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويتم قيد أي ربح أو خسارة محقق أو غير محقق ناجم عن التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل بنفس فترة حدوث هذا التغير.

5- تقيد الموجودات المالية المتوفرة بغرض البيع بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويقيد التغير في القيمة العادلة الناتج عن إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق

وفي قطاع الصناعة فقد زاد حجم الاستثمارات المالية قصيرة الأجل من 2074919 عام 2000 إلى 3347714 عام 2004، بينما الاستثمارات طويلة الأجل فقد زادت من 102973904 عام 2000 إلى 209240854 عام 2004 بالإضافة إلى زيادة بند التغير المتراكم في القيمة العادلة (حقوق الملكية) من 2073550 عام 2000 إلى 58574866 عام 2004، فضلاً عن زيادة القيمة السوقية لأسهم قطاع الصناعة من 1323743921 عام 2000 إلى 3101783623 عام 2004، وفيما يلي يوضح الجدول (2) مقارنة بين القطاعات الاقتصادية - ما عدا قطاع الخدمات* - لاتجاهات التطور في الاستثمارات المالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة كما في الجدول رقم (2):

بالإضافة إلى ما تقدم ومن خلال التقارير السنوية المنشورة للبنوك الأردنية (التقارير السنوية للبنوك الأردنية، 2004) تتضمن السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالقيمة العادلة ما يلي:

1- يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من IASB والتفسيرات وبموجب القوانين والتعليمات

• لم توفر بورصة الأوراق المالية الأردنية البيانات الخاصة بالقطاع على موقعها بشبكة الانترنت، للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي: www.exchang.jo

- الموضوعات التالية:
- المسؤوليات عن القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لكل من الإدارة والمدقق.
 - اعتبارات التخطيط للتدقيق، وتقييم المخاطر، واعتبارات التوقيت.
 - اعتبارات خبرة المدقق، واستخدام خبير التقييم.
 - الاختبارات الجوهرية لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
 - اختبارات الافتراضات الهامة ونماذج التقييم والبيانات الأساسية.
 - تطوير التقديرات المستقلة للقيمة العادلة لأغراض الإثبات.
 - فحص الإحداثيات اللاحقة والعمليات.
 - تقييم الثبات في تطبيق مقاييس القيمة العادلة.
 - الإفصاح عن البيانات المالية للمنشآت المندمجة.
 - نتائج تقييم الإجراءات التي تم أداؤها، والاتصالات (تمثيلات الإدارة - لجنة التدقيق)، واعتبارات التقرير (الاعتماد على عمل خبير متخصص- القيود على النطاق- العدول عن GAAP).
 - اعتبارات أخري (مسؤولية المدقق عن المعلومات في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة- التقارير الدورية المؤقتة).
 - كما أشار بيان المعيار الأمريكي رقم 101 إلى أن أهداف تدقيق قياسات القيمة العادلة تشمل (AICPA, ASB, 2003):
 - أ- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير تأكيد معقول بأن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة متفقة مع GAAP.
 - ب- الحصول على الفهم لمعاملات المنشأة والبيئة المتصلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.
 - ج- الحصول على الفهم للضوابط الرقابية الملائمة لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة.
 - كما أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB معيار التدقيق الدولي رقم 545 الموسوم: تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة والذي يجب تطبيقه قبل أو بعد 2004/12/15 (IFAC, IAASB, 2006).
 - مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المعيار يجب تطبيقه مع
- المساهمين، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدن في قيمتها يتم قيد الإرباح والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة في حقوق المساهمين الخاصة بها.
- 6- تقيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة وتطفأ العلاوة / الخصم على أساس منتظم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة قيما على حساب أو لحساب الفائدة وتطرح منها أي مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها.
- وما هو جدير بالإشارة فقد تضمن التقرير السنوي لبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (التقرير السنوي، 2005/3/23) ما يلي:
- قام البنك خلال عام 2003 بالتطبيق المبكر المسموح به لمعايير المحاسبة الدولية رقم 39، 32 المعدلة الصادرة خلال شهر 12/2003 والواجبة التطبيق اعتبارا من عام 2005 حيث تم إعادة تصنيف بعض الموجودات المالية المتوفرة للبيع اعتبارا من عام 2003 وإظهارها ضمن موجودات مالية للمتاجرة بكلفة مقدراها 10344058 دينار وتم تحويل التغير في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات بذلك التاريخ إلى الإرباح المدورة بمبلغ 467457 دينار وبلغ تأثير إعادة تصنيف الموجودات المالية على بيان الدخل لعام 2003 مبلغ 4000000 دينار تقريبا.
- وبناء على النتائج لمتقدمة لطرق تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وأثارها الإيجابية على نتائج الأعمال وعلى المركز المالي ومن ثم استمرارية المنشآت الاقتصادية المختلفة فقد أصدر Australian Accounting Research في عام 2002 (AAR, 2002) معيار تدقيق القيمة العادلة الموسوم: معيار تدقيق جديد لتدقيق القيمة العادلة، وأصدر معهد المحاسبين القانونيين بنيوزيلندا Institute of Chartered Accountants of New Zealand في عام 2003 مسودة المعيار 545 الموسوم: تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة (ICANW, 2003)، كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA في عام 2003 بيان معيار التدقيق رقم 101 الموسوم: تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، (AICPA, ASB, 2003)، ولقد ركزت المعايير السابقة على

تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق القيم العادلة، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف قام الباحث بإعداد قائمة استبيان - تم تحكيما بواسطة مجموعة من الزملاء أعضاء هيئة التدريس والمهنيين- تضمنت 33 عبارة رئيسية (61 فرعية) وفق مقياس ليكرت المكون من خمسة اختيارات تتراوح ما بين عالي جدا ومستبعد بوزن نسبي (5-1)، ومدى الوزن يتراوح ما بين 80-100% عالي جدا، 0-20% مستبعد كما بلغ معامل الثبات للقائمة $\alpha = 0.9487$.

كما تم استخدام الأساليب الإحصائية من خلال برنامج SPSS لتحليل متغيرات الدراسة المستقلة (فرضيات الدراسة)، واختبارها وتحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة ومن هذه الأساليب الوسط الحسابي والانحراف المعياري: لمعرفة واستطلاع اتجاهات عينة الدراسة تجاه العبارات التي وردت في الاستبانة والوصول إلى مستوى أو درجة التطبيق، بالإضافة إلى استخدام أسلوب One Sample T-Test: لاختبار الفرضيات، واستطلاع آراء العينة بالنسبة لكل فرضية، وأسلوب Independent Sample Test: لاختبار الفروقات بين عينتين مستقلتين، وأسلوب One Way ANOVA: لاختبار الفروقات بين أكثر من عينة، وأسلوب Scheffe: لإجراء اختبارات المقارنات البعدية في حالة ثبوت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المتعلقة بقياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة والتي تتضمن:

- فهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر.
- تقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة.
- استخدام المدقق لعمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق.
- إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية.
- تقييم مدى تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة.
- تقييم نتائج إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال بالمسؤولين عن التحكم المؤسسي

بعض معايير التدقيق والضمان الدولية الصادرة عن IASSB*، وذلك بالإضافة إلى الالتزام بمبادئ وقواعد السلوك المهني الصادرة عن IFAC وأهمها الاستقلال، والنزاهة والموضوعية. ومن العرض المتقدم يتضح أنه ليس هناك اختلافات جوهرية بين بيان المعيار الأمريكي 101، وبيان المعيار الدولي 545 بشأن تدقيق القيمة العادلة فيما عدا الاتفاق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (USGAAP) فضلا عن الإشارة عن مسؤولية المدقق بشأن الالتزام بتطبيق متطلبات المعايير رقم (FASB Statement No.141، FASB Statement No.142، FASB Statement of financial، FASB Statement No.144، accounting concepts No.7)، بالإضافة إلى استخدام المدقق لبعض بيانات المعايير الأمريكية SAS الصادرة عن AICPA** فضلا عن الالتزام بقواعد السلوك المهني الصادرة عن AICPA وأهمها الاستقلال، والنزاهة والموضوعية وفقا لـ 2002 Sarbanes-Oxley Act of (AICPA, 2003)، بينما يشير المعيار الدولي إلى الاتفاق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد للمنشأة أي معايير التقارير المالية الدولية IFRSs الصادرة عن IASB والمعتمدة في الأردن.

ومن العرض المتقدم يتضح أن الشركات تطبق محاسبة القيمة العادلة، وأن المنظمات المهنية قد أصدرت معايير لتدقيق تقديرات القيمة العادلة ومن ثم توسيع دور مدقق الحسابات فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة بالإضافة إلى المهام الأساسية التي يؤديها وفقا لمعايير التدقيق المعتمدة في الدولة، والتساؤل المطروح هنا (السؤال الثالث) ما مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق القيم العادلة ولإجابة على هذا التساؤل نعرض نتائج الدراسة الميدانية التالية.

الدراسة الميدانية

*ISA No.260 - 315 - 330 - 400 - 402 - 500 - 520 - 560 - 580 - 620 - 700 .

** US SAS No. 1- 8 - 22 -32- 47 - 55 - 56 - 58 - 61- 70 - 73 - 85 - 95 - 99 - 100.

(الحوكمة) في المنشأة.

خصائص عينة الدراسة

لتحديد خصائص عينة الدراسة (الوظيفة الحالية - المؤهل - التخصص - الخبرة) تم تضمين قائمة الاستبانة مجموعة من الاستفسارات التي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة من مدققي الحسابات الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة في الأردن بواسطة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (3).

وأما بخصوص الحصول على الدورات التدريبية في معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة فقد كانت إجابات عينة الدراسة كما يوضحها الجدول رقم (4).

عرض نتائج الدراسة

يجدر - بادئ ذي بدء - الإشارة إلى أنه من أجل التوصل إلى النتائج الأولية للدراسة الحالية تم استخدام كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري للوصول إلى مستوى أو درجة التطبيق لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وقد كانت النتائج الأولية للمتغيرات المستقلة (6 متغيرات) كما يلي:

1- بالنسبة للمتغير الأول والخاص بقياس مدى قيام المدقق بالحصول على فهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر المتعلقة بقياسات وإفصاحات القيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (5).

ويتضح من الجدول (5) السابق أن مدققي الحسابات الأردنيين يحصلون على الفهم لعمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات القيم العادلة بمستوى تطبيق يبلغ 82% ووسط حسابي يبلغ 4.1 وانحراف معياري يبلغ 0.88، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (10/1 - 1/1 - 2/1 - 9/1 - 5/1).

2- بالنسبة للمتغير الثاني والخاص بقياس مدى قيام المدقق بتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (6).

ويتضح من الجدول (6) أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة بمستوى تطبيق يبلغ 87% ووسط حسابي يبلغ 4.3 وانحراف معياري يبلغ 0.72، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (4 - 5 - 1/8 - 2/9 - 2/8 - 10 - 1/9).

3- بالنسبة للمتغير الثالث والخاص بقياس مدى استخدام المدقق لعمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بالقيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (7).

ويتضح من الجدول (7) أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مدى استخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بالقيم العادلة بمستوى تطبيق يبلغ 88% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 0.71، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (14 - 12 - 1/13 - 3/13).

4- بالنسبة للمتغير الرابع والخاص بقياس مدى قيام المدقق بوضع إجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية لقياسات وإفصاحات القيم العادلة للمنشأة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (8).

ويتضح من الجدول (8) أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مدى استخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق المتعلقة بالقيم العادلة بمستوى تطبيق يبلغ 85% ووسط حسابي يبلغ 4.2 وانحراف معياري يبلغ 0.78، وأفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (18 - 1/17 - 20 - 3/18).

5- بالنسبة للمتغير الخامس والخاص بقياس مدى قيام المدقق بتقييم تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (9).

ويتضح من الجدول (9) أن مدققي الحسابات الأردنيين يقومون بتقييم مدى تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، بمستوى تطبيق يبلغ 89% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 0.61، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (25 - 1/25 - 27 - 30 - 2/25 - 28).

الجدول رقم (3)

الإجمالي	مدقق	مدقق أول	رئيس	مدير	شريك	1- الوظيفة
65	29	11	2	3	20	التكرار
%100	44.6	16.9	3.1	4.6	30.8	النسبة المئوية
الإجمالي	جامعي		كلية مجتمع			2- المؤهل العلمي
65	65		0			التكرار
%100	100		0			النسبة المئوية
الإجمالي	أخرى		محاسبية			3- التخصص
65	3		62			التكرار
%100	4.6		95.4			النسبة المئوية
الإجمالي	أكثر من 15	من 10 إلى 15	من 5 إلى 10	أقل من 5		4- الخبرة (سنة)
65	2	4	20	39		التكرار
%100	3.1	6.2	30.8	60		النسبة المئوية

الجدول رقم (4)

5- الحصول على دورة في معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة			
الإجمالي	لا	نعم	الإجابة
65	57	8	التكرار
%100	87.7	12.3	النسبة المئوية
6- الحصول على دورة في معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة			
الإجمالي	لا	نعم	الإجابة
65	25	40	التكرار
%100	38.5	61.5	النسبة المئوية

الجدول رقم (5)

مستوى التطبيق (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
			1- يجب عند فهم عملية المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة مراعاة ما يلي:
86	66.	4.3	1/1 إجراءات الرقابة ذات الصلة على العملية التي تستخدم لتحديد قياسات القيمة العادلة
84	93.	4.2	2/1 خبرة الأشخاص الذين يقومون بتحديد قياسات القيمة العادلة
82	88.	4.1	3/1 دور تكنولوجيا المعلومات في تحديد قياسات القيمة العادلة
80	1.10	4.0	4/1 أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات أو إفصاحات القيمة العادلة التي تنشأ عن تسجيل المعاملات الروتينية وغير الروتينية
81	1.14	4.0	5/1 مدى اعتماد عملية المنشأة على منظمة خدمات معينة لتقديم قياسات القيمة العادلة
80	97.	4.0	6/1 مدى استخدام المنشأة لعمل الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة
79	99.	3.9	7/1 افتراضات الإدارة المهمة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة
79	69.	3.9	8/1 الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة
84	1.00	4.2	9/1 الطرق التي تستخدم لتطوير افتراضات الإدارة
93	72.	4.6	10/1 تكامل أنظمة الرقابة على التغيير وإجراءات الأمن لنماذج التقييم وأنظمة المعلومات
79	75.	3.9	11/1 أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم وتوقيتها وموثوقيتها
80	72.	4.0	2- يجب بعد فهم عملية المنشأة لتحديد قياسات القيمة العادلة أن تعمل على تقييم المخاطر المتصلة ومخاطر الرقابة لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها
%82	88.	4.1	المتوسط

الجدول رقم (6)

مستوى	الانحراف	الوسط	العبارات
-------	----------	-------	----------

التطبيق (%)	المعياري	الحسابي	
87	76.	4.3	3- يجب تقييم فيما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية تتسجم مع إطار الإبلاغ المالي الخاص بالمنشأة
95	53.	4.7	4- يجب تقييم ما إذا كانت محاسبة الأصول أو الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة مناسبة
90	68.	4.5	5- يجب تقييم ما إذا كانت الإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة وعناصر الشك المهمة المتعلقة بها مناسبة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة
80	68.	4.0	6- ينبغي أن تدرس فيما إذا كان قياس القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المعروضة خلافاً لاستخدام نموذج التقييم يتسجم مع تلك الطريقة
81	93.	4.0	7- عندما لا يكون للأصل أو الالتزام سعر سوق معروف في سوق نشط وعندما تكون الطرق الأخرى لتقييم قيمته العادلة على نحو غير مناسب أو عملي فهل يجب أن تحصل على أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم هذا التحديد، وفيما إذا كان قد تم احتساب البند بشكل مناسب بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة
			8- ينبغي الحصول على أدلة حول نية الإدارة القيام بإجراءات معينة، والتحقق من قدرتها على ذلك حيثما يكون الأمر مناسباً لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، ويتضمن ذلك القيام بما يلي:
90	64.	4.5	1/8 الاطلاع على تاريخ الإدارة الماضي في تنفيذ أغراضها المعلنة فيما يتعلق بالأصول أو الالتزامات
88	63.	4.4	2/8 تدقيق الخطط المكتوبة والوثائق الأخرى والموازنات ومحاضر الاجتماعات
83	89.	4.1	3/8 النظر في قدرة المنشأة على تنفيذ مسار محدد من العمل في ظل الظروف الاقتصادية بما في ذلك المدلولات الضمنية لالتزاماتها التعاقدية
85	87.	4.2	4/8 مراعاة قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من العمل إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة بموجب الإطار المالي للمنشأة
			9- عندما تختار الإدارة طريقة تقييم محددة من بين طرق بديلة متاحة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة، وعند مناقشة الإدارة في ذلك يجب أن تراعى أن:
88	75.	4.4	1/9 الإدارة قد عملت على تقييم المعايير أن وجدت الواردة في إطار الإبلاغ المالي للمنشأة بشكل كافي وتطبيقها بشكل مناسب لدعم الطريقة المنتقاة
89	68.	4.4	2/9 طريقة التقييم مناسبة في ظروف معينة بالنظر إلى طبيعة الأصل أو الالتزام الذي يتم تقييمه
82	90.	4.1	3/9 طريقة التقييم مناسبة فيما يتعلق بمجال الأعمال والصناعة والبيئة التي تعمل فيها المنشأة
88	66.	4.4	10- إذا حددت الإدارة أن طرق التقييم المختلفة نتج عنها مجموعة قياسات القيمة العادلة المختلفة إلى حد كبير يجب أن تقيم كيفية بحث المنشأة في أسباب هذه الاختلافات في وضع قياسات القيمة العادلة
86	52.	4.3	11- يجب تقييم فيما إذا يتم تطبيق طريقة المنشأة لقياسات قيمتها العادلة بشكل منسجم مع طريقة التقييم المحددة
%87	72.	4.3	المتوسط

الأردنيين يقومون بتقييم نتائج إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال بالمسؤولين عن التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المنشأة المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة، بمستوى تطبيق يبلغ 88% ووسط حسابي يبلغ 4.4 وانحراف معياري يبلغ 0.66، وأن أفضل مستوى تطبيق للعبارات أرقام (33/3-4/33-1/33-32-34).

6- بالنسبة للمتغير السادس والخاص بقياس مدى قيام المدقق بتقييم نتائج إجراءات التدقيق والحصول على التمثيلات الإدارية والاتصال بالمسؤولين عن التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المنشأة المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة، فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول (10). ويتضح من الجدول (10) السابق أن مدققي الحسابات

الجدول رقم (7)

مستوى التطبيق (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
91	68.	4.5	12- يجب أن تحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة عند التخطيط لاستخدام الخبير لإثبات أن العمل ملائم لأغراض التدقيق
			13- عند تحديد الحاجة إلى استخدام الخبير يجب أن تراعي الآتي:
88	65.	4.4	1/13 الأهمية النسبية للبند الذي يتم فحصه بالنسبة للبيانات المالية
84	69.	4.2	2/13 مخاطر وجود معلومات خاطئة استناداً إلى طبيعة وتعقيد الأمر المنوي فحصه
87	70.	4.3	3/13 كمية ونوعية أدلة الإثبات الأخرى المتوفرة
92	57.	4.6	14- يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فهم الخبير لتعريف القيمة العادلة والطريقة التي سيستخدمها لتحديدها وأنها تتسجم مع طريقة الإدارة ومتطلبات الإبلاغ المالي
85	97.	4.2	15- يجب أن تقوم بتقييم مدى عمل الخبير كدليل تدقيق
%88	71.	4.4	المتوسط

الجدول رقم (8)

مستوى التطبيق (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
83	95.	4.1	16- ينبغي فحص قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة بناء على تقييم المخاطر المتأصلة والرقابية
			17- يجب أن ترتبط الفحوصات الجوهرية لقياسات القيمة العادلة بما يلي:
90	68.	4.5	1/17 فحص الافتراضات المهمة للإدارة ونموذج التقييم والبيانات الضمنية
86	73.	4.3	2/17 وضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها
87	91.	4.3	3/17 دراسة أثر الإحداثيات اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية
			18- يجب أن تقييم لذي فحص قياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنشأة ما يلي:
87	69.	4.3	1/18 ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة معقولة
92	62.	4.6	2/18 ما إذا كان قد تم تحديد قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج مناسب
88	74.	4.4	3/18 ما إذا كانت الإدارة قد استخدمت معلومات ذات صلة كانت متاحة على نحو معقول في ذلك الوقت
79	82.	3.9	19- ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة سواء تم أخذها بشكل فردي أو كوحدة كاملة توفر أساس معقول لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في البيانات المالية للمنشأة
89	66.	4.4	20- إذا اعتمدت الإدارة على المعلومات التاريخية في وضع الافتراضات يجب أن تدرس المدى الذي يتم تبرير مثل هذا الاعتماد
			21- يجب بالنسبة للبيانات التي يتم تقييمها من قبل المنشأة باستخدام نموذج التقييم أن:
85	87.	4.2	1/21 تتوقع استبدال حكمك بحكم إدارة المنشأة
79	88.	3.9	2/21 تدقيق النموذج وتقييم ما إذا كان النموذج مناسب والافتراضات المستخدمة
78	83.	3.9	22- ينبغي فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتقييم ما إذا تم تحديدها بشكل مناسب من هذه البيانات وافتراضات الإدارة
85	78.	4.2	23- يجب تقييم ما إذا كانت البيانات التي تقوم على أساسها قياسات القيمة العادلة والبيانات المستخدمة في عمل الخبير دقيقة وكاملة وملانة
80	80.	4.0	24- يجب عند تقييم ما إذا كانت البيانات التي تقوم على أساسها قياسات القيمة العادلة تضمين إجراءات مثل التحقق من مصدر البيانات وإعادة الاحتساب الرياضي وتدقيق المعلومات لضمان الاتساق الداخلي
%85	78.	4.2	المتوسط

الجدول رقم (9)

مستوى التطبيق (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
-------------------	-------------------	---------------	----------

			25- لدي تدقيق قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة الواردة في ملاحظات البيانات المالية سواء تطلبها إطار الإبلاغ المالي أو تم الإفصاح عنها بشكل طوعي فإنه يجب عادة وبشكل أساسي:
97	37.	4.8	1/25 أداء نفس أنواع إجراءات التدقيق كتلك التي تستخدم في تدقيق قياس القيمة العادلة المعترف به في البيانات المالية
89	56.	4.4	2/25 الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية تثبت بأن مبادئ التقييم المناسبة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة ويتم تطبيقها بشكل متسق وأنه قد تم الإفصاح عن طريقة التقييم والافتراضات المهمة المستخدمة بشكل مناسب
85	76.	4.2	3/25 احتمال أن تكون المعلومات الطوعية غير مناسبة في سياق البيانات المالية
87	57.	4.3	26- يجب أن تقيم ما إذا كانت المنشأة قد قامت بإفصاحات مناسبة حول معلومات القيمة العادلة كما تطلب ذلك إطار الإبلاغ المالي للمنشأة
93	56.	4.6	27- إذا تضمن بند معين درجة عالية من الشك في القياس يجب تقييم ما إذا كانت الإفصاحات كافية لإبلاغ المستخدمين بهذا الشك
88	.78	4.4	28- يجب التأكد من أن المنشأة امتثلت لمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد قياسات القيمة العادلة
83	69.	4.1	29- عندما يلغى الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة لأنه من غير العملي تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، يجب تقييم مدى ملائمة الإفصاحات المطلوبة في هذه الظروف
90	56.	4.5	30- إذا لم تفصح المنشأة بشكل ملائم عن معلومات القيمة العادلة التي تطلبها إطار الإبلاغ المالي يجب تقييم فيما إذا كان قد تم التعبير بشكل خاطئ ما ديا عن البيانات المالية بسبب الابتعاد عن إطار الإبلاغ المالي
	61.	4.4	المتوسط
	89%		

ويتضح من الجدول (13) أن هناك فروقاً في آراء عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة الحالية تعود للوظيفة الحالية بالنسبة للفرضيات جميعها، وتعود للتخصص بالنسبة للفرضيات H1، H4، وتعود للخبرة بالنسبة للفرضيات H2، H3، H6.

ولا توجد فروق في آراء عينة الدراسة بخصوص الحصول على دورات تدريبية في معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة الحالية، بينما توجد بشأن الحصول على دورات تدريبية في معايير التدقيق المتعلقة بالقيمة العادلة بالنسبة للفرضية H4.

ويتحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة والتي تعود إلى الوظيفة الحالية فقد أكدت نتائج استخدام اختبار Scheffe، بأن الفروق بالنسبة لجميع الفرضيات تميل لصالح الشريك، ماعدا H4 فتميل لصالح المدى، وذلك كما يتضح من الجدول (14).

وعموماً فإن أفضل مستوى تطبيق لمتغيرات الدراسة والمستوى العام يمكن إيضاحه في الجدول (11).

اختبار فرضيات الدراسة

لقد استخدم الباحث One Sample T-Test لاختبار فرضيات الدراسة الحالية، وعند مستوى ثقة 95%، ومستوى معنوية 1%، ويوضح الجدول (12) نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

تحليل اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة

لتحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في عينة الدراسة تعود إلى خصائصها والدورات التدريبية فيما عدا المؤهل العلمي، فقد تم استخدام أسلوب One Way ANOVA، والجدول (13) يوضح ما إذا كان هناك فروق في آراء عينة الدراسة حول فرضيات الدراسة (المتغيرات المستقلة)

الجدول رقم (10)

مستوى التطبيق (%)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
86	73.	4.3	31- ينبغي تقييم كفاية وملاءمة أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها بالإضافة إلى اتساق تلك الأدلة مع أدلة أخرى وتقييمها خلال التدقيق عند إجراء التقييم النهائي بشأن اتساق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وإطار الإبلاغ المالي للمنشأة في سياق البيانات المالية ككل
88	702.	4.4	32- يجب الحصول على تمثيلات خطية من الإدارة فيمل يتعلق بمدى معقولية الافتراضات المهمة بما في ذلك ما إذا كانت تعكس بشكل مناسب نية الإدارة وقدرتها على تنفيذ أعمال محددة بالنيابة عن المنشأة حيثما كان مناسباً لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة
			33- اعتماداً على طبيعة القيم العادلة وأهميتها النسبية وتعقيدها يجب أن تتضمن تمثيلات الإدارة بشأن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية تمثيلات حول:
88	66.	4.4	1/33 مدى مناسبة طرق القياس بما في ذلك الافتراضات ذات العلاقة المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد القيم العادلة ضمن إطار الإبلاغ المالي المعمول به ومدى الاتساق في تطبيق هذه الطرق
87	57.	4.3	2/33 الأساس الذي تستخدمه الإدارة لتخطي الافتراضات المتعلقة باستخدام القيمة العادلة المنصوص عليها بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة
93	56.	4.6	3/33 مدى اكتمال ومناسبة الإفصاحات المتعلقة بالقيم العادلة بموجب إطار الإبلاغ المالي للمنشأة
89	70.	4.4	4/33 ما إذا كانت الأحداث اللاحقة تتطلب إجراء تعديل على قياسات وإفصاحات القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية
88	704.	4.4	34- بسبب الشك الذي كثيراً ما يرتبط ببعض قياسات القيمة العادلة يمكن أن يكون الأثر المحتمل على البيانات المالية لأي مخاطر مهمة ذات أهمية إدارية، لذلك يجب أن تأخذ في الحسبان: * تبليغ طبيعة الافتراضات المهمة المستخدمة في قياسات القيمة العادلة؛ و* درجة الذاتية المرتبطة بوضع الافتراضات؛ و* الأهمية النسبية للبنود التي تم قياسها عند القيمة العادلة إلى البيانات المالية كوحدة واحدة.
%88	66.	4.4	المتوسط

الجدول رقم (11)

الترتيب	مستوى التطبيق %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	متغيرات الدراسة
السادس	82	88.	4.1	الأول
الرابع	87	72.	4.3	الثاني
الثالث	88	71.	4.4	الثالث
الخامس	85	78.	4.2	الرابع
الأول	89	61.	4.4	الخامس
الثاني	88	66.	4.4	السادس
-	%87	73.	4.3	المستوى العام

الحسابي لتخصص المحاسبة أكبر من التخصصات الأخرى (4.1720 مقابل 3.3889) وكذلك بالنسبة H4 (4.2846 مقابل 3.9048)، واتجاهات الفروق بشأن الحصول على دورات تدريبية في معايير التدقيق الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة وخاصة الفرضية H4 فإنها تميل لصالح الحاصلين على دورات تدريبية حيث أن الوسط الحسابي أكبر من هؤلاء الذين لم يحصلوا على دورات (4.3429 مقابل 4.1457).

أما اتجاهات الفروق بشأن الخبرة، فقد أكدت نتائج استخدام اختبار Scheffe، بأن الفروق بالنسبة للفرضيات الثالث تميل لصالح الخبرة العملية أكثر من 15 سنة، وذلك كما يتضح من الجدول (15).

أما اتجاهات الفروق بشأن التخصص فمن خلال استخدام T-Test و Independent Samples Test فإن الفروق تميل لصالح تخصص المحاسبة بالنسبة H1، حيث أن الوسط

الجدول (12)

النتيجة	الوسط الحسابي	P-Value	T المحسوبة	الفرضية
قبول الفرضية البديلة	4.1359	**0.000	18.816	H1
قبول الفرضية البديلة	4.3495	**0.000	23.723	H2
قبول الفرضية البديلة	4.4154	**0.000	23.565	H3
قبول الفرضية البديلة	4.2670	**0.000	25.799	H4
قبول الفرضية البديلة	4.4769	**0.000	30.861	H5
قبول الفرضية البديلة	4.4440	**0.000	30.00	H6
ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%				**

الجدول رقم (13)

معايير التدقيق		معايير المحاسبة		الخبرة		التخصص		الوظيفة		الفرضية
T	Sig.	T	Sig.	F	Sig.	T	Sig.	F	Sig.	
.388	.700	-1.03	.303	1.08	.361	2.87	.006	46.29	.000	H1
-.172	.864	-.066	.947	4.72	.005	-.065	.952	36.28	.000	H2
-.216	.830	-1.16	.249	4.17	.009	-.510	.612	19.44	.000	H3
2.14	.036	.074	.941	1.10	.353	5.47	.000	15.36	.000	H4
-1.04	.301	-1.42	.160	1.46	.234	1.04	.301	21.59	.000	H5
-1.25	.214	-1.38	.172	3.56	.019	2.00	.131	34.22	.000	H6

الجدول رقم (14)

النتيجة	مدقق	مدقق أول	رئيس	مدير	شريك	الفرضية
لصالح الشريك	3.6983	4.2424	4.1667	4.5000	4.6542	H1
لصالح الشريك	4.0419	4.2013	3.8571	4.5714	4.8929	H2
لصالح الشريك	4.0977	4.3182	4.0833	4.8333	4.9000	H3
لصالح المدير	4.0049	4.2403	4.0714	4.6905	4.6179	H4
لصالح الشريك	4.2802	4.2614	4.0625	4.6250	4.9000	H5
لصالح الشريك	4.1675	4.2987	4.4286	4.6190	4.9000	H6

الجدول رقم (15)

النتيجة	أكبر من 15	من 10 إلى 15	من 5 إلى 10	أقل من 5	الفرضية
لصالح الخبرة أكبر من 15	5.0000	4.4286	4.5536	4.2033	H2
لصالح الخبرة أكبر من 15	4.8333	4.3333	4.6750	4.2692	H3
لصالح الخبرة أكبر من 15	4.7143	4.5000	4.6357	4.3260	H6

الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

الخلاصة والنتائج

يتزايد الاتجاه العالمي نحو استخدام تقديرات القيم العادلة

خاصة في المحاسبة عن الاستثمارات (الموجودات) المالية، مما أثار العديد من المشاكل والتساؤلات والجدل من قبل المجتمع المالي، وما ترتب عليها من زيادة مهام مدققي الحسابات، ولذلك استهدفت الدراسة الحالية بشكل رئيسي قياس

التوازن بين خصيتي الملاءمة والموثوقية.

ثالثاً: أن استخدام تقديرات القيم العادلة خاصة في القطاع المصرفي الأردني أدى إلى زيادة أرباح الموجودات والأدوات المالية من 100% عام 2000 إلى 232% عام 2004، وزيادة نسبتها إلى صافي الربح من 43% عام 2000 إلى 61% عام 2004، وزيادة ضريبة الدخل (محاسبياً) من 100% عام 2000 إلى 114% عام 2004، وزيادة الأرباح المقترح توزيعها من 100% عام 2000 إلى 141% عام 2004، وذلك بالإضافة من تحويل الخسائر المدورة من (100%) عام 2000 إلى إرباح مدورة بنسبة 61% عام 2004.

رابعاً: يوجد عدم استقرار في الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة والمطبقة في الأردن اعتباراً من 2001/1/1 ومنذ الأخذ بها عام 1999، وتعليمات البنك المركزي وحتى الآن، بالإضافة إلى ما يلي:

أ- لا يوجد - حتى الآن - من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) والتي تشمل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع، وأسعار أدوات حقوق الملكية، والتقلبات المتعلقة بمقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى، ومخاطر الدفع المسبق والتنازل، وتكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

ب- تعدد نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط حيث يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغيير القياس مما يزيد من عدم دقة النتائج المالية.

ج- أن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة لا تكمن في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات سواء بشكل

مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين العاملين في مكتب التدقيق الكبرى لمتطلبات تدقيق قياسات وإفصاحات القيم العادلة.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان في الإطار النظري- بالإضافة إلى ما ورد في المقدمة - بتقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية، بشأن الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لتحديد انعكاسات تطبيق المحاسبة عن تقديرات القيم العادلة، من خلال البيانات المحاسبية المنشورة للقطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة- ماعدا قطاع الخدمات- على أداء مهمة التدقيق، فضلا عن القيام بأجراء دراسة ميدانية من خلال قائمة استبانة تضمنت 33 عبارة وزعت على عينة بلغت 65 من العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى لتحقيق الهدف الرئيس للدراسة الحالية وبعد العرض المتقدم توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أولاً: تأخذ المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق أو المداخل (التكلفة- السوق - الدخل) أو استخدام (السعر المعلن - تقنية التقييم)، وبالتالي قد تؤثر على تحديدها وقياسها ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية ولذلك تقع على الإدارة مسؤولية اختيار أساس القياس ومفهوم المحافظة على رأس المال اللذان يحددان النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية، لأن النماذج المحاسبية المختلفة تحقق درجات مختلفة من الملائمة والموثوقية.

ثانياً: توجد العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية وعلى خصائصها المحاسبية خاصة (الملاءمة والموثوقية) وعلى الثقة بها والرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها، ومن ثم استمرارية المنشآت، بالإضافة إلى تأثيرها على نتائج الأعمال والمركز المالي من ناحية وخطورتها في قضية الحفاظ على رأس المال سليم حيث أن تطبيقها يؤدي - عادة - إلى زيادة الأرباح، مما يوجب على الإدارة السعي لتحقيق

تدريبية في مجال تدقيق القيم العادلة وفق لمعايير التدقيق الدولية.

2- بلغ المستوى العام لتطبيق متطلبات تدقيق القيمة العادلة ما نسبته 87%، وكان أفضل تطبيق للمتغير الخامس: المتعلق بتقييم مدى تمشي إفصاحات القيم العادلة مع إطار الإبلاغ المالي للمنشأة بنسبه 89%، ثم المتغير السادس المتعلق بتقييم نتائج إجراءات التدقيق والاتصالات بنسبه 88%، ثم المتغير الثالث المتعلق باستخدام عمل الخبير عند تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق بنسبه 88%، ثم المتغير الثاني المتعلق بتقييم مناسبة قياسات وإفصاحات القيم العادلة بنسبه 87%، ثم المتغير الرابع المتعلق بإجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية بنسبه 85%، وأخيراً المتغير الأول المتعلق بفهم عمليات المنشأة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر بنسبه 82%.

3- توجد فروقات في آراء عينة الدراسة تعود إلى الوضع الوظيفي والتخصص والخبرة العملية والحصول على دورات تدريبية تميل لصالح الشرك والمدر والخبرات أكثر من 15 وذلك عند القياس.

التوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

بناء على النتائج السابقة وبالإضافة إلى ما تعانيه بورصة الأوراق المالية الأردنية منذ بداية عام 2006 من انكماش ناتج عن تضاؤل وجود أطراف رغبة في البيع والشراء مما يؤكد على أنه سوق غير نشط حالياً، فضلا عن الظروف السياسية والعسكرية في الدول العربية المحيطة ذات التأثير بالغ الأثر على المستثمرين والقطاعات الاقتصادية العربية الأردنية، لذلك يقترح الباحثان التوصيات التالية:

أولاً: يوصي الباحثان إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية بضرورة الحذر عند استخدام محاسبة تقديرات القيمة العادلة عند إعداد البيانات المالية.

ثانياً: يوصي الباحثان مدققي الحسابات الأردنيين بضرورة الاهتمام بفهم عمليات القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها وخاصة المتعلقة بما يلي:

يساعد في الاعتراف بها وقياسها أو عرضها والإفصاح عنها في البيانات المالية وتدقيقها، بل تكمن في اعتماد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

د- لا تزال توجد العديد من المشاكل المثارة من قبل المنظمات المهنية الدولية واضعي المعايير ومن هذه المشاكل: - مدى ملاءمة القيم العادلة للاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. - الوثوق في تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة.

- التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمتها العادلة.

خامساً: توجد استجابة دولية متأخرة من قبل المنظمات والمعاهد والجمعيات المهنية المهتمة بمهنة التدقيق على مستوى العالم خاصة AICPA و IFAC بشأن وضع إطار محدد ومتكامل لواجبات ومسؤوليات المدقق بشأن تدقيق القيم العادلة حيث تم توسيع دور المدقق فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة، بالإضافة إلى المهام الأساسية التي يؤديها المدقق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية حيث يشمل إطار التدقيق للقيمة العادلة بالإضافة إلى المعيار 545 ما يرد في المعايير التالية (260-315-330-400-402-500-520-560-620-700)*.

سادساً: لقد بينت الدراسة الميدانية بشأن قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات الأردنيين العاملين في مكاتب التدقيق لمتطلبات تدقيق القيمة العادلة وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 545 ما يلي:

1- عدم حصول 87.7 من العينة على دورات تدريبية تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية ذات العلاقة باستخدام القيمة العادلة، كما أن هناك ما نسبته 38.5 من مدققي الحسابات المزاولين للمهنة لم يحصلوا على دورات

* انظر الملحق 1/6.

رابعاً: يوصي الباحثان الجامعات الأردنية خاصة أقسام المحاسبة بضرورة مواكبة التغيرات في المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق التي تتجه نحو الاعتماد على الأحكام الشخصية والتشريعات الاقتصادية في المناهج الدراسية على كافة مراحل التعليم المحاسبي لتكوين جيل قادر على مواجهة التحديات البيئية والمتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة والمستقبلية.

خامساً: يوصي الباحثان الزملاء الأكاديميين والمهنيين في الدول العربية والأردن خاصة بضرورة استمرار البحث المحاسبي في مجال تطبيق القيمة العادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولذا يقترح الباحثان للدراسات المستقبلية الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما أفضل الطرق لتحديد أو تقدير القيم العادلة؟، وما العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط أو غير نشط؟.
- 2- ما مدى ملاءمة استخدام محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال العربية؟، وما تأثير تدقيق القيمة العادلة على متخذي قرارات الاستثمار والائتمان؟.
- 3- ما مخاطر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة العربية؟ وما موقف إدارات الشركات ومدققي الحسابات من المشتقات المالية؟.

- 1- افتراضات الإدارة المهمة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.
 - 2- الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة في تحد القيمة العادلة.
 - 3- أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نماذج التقييم وتوقيتها وموثوقيتها.
 - 4- تقييم ما إذا كانت الافتراضات المهمة التي تستخدمها الإدارة في قياس القيمة العادلة سواء تم أخذها بشكل فردي أو كوحدة كاملة توفر أساس معقول لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للبيانات المالية للمنشأة.
 - 5- تدقيق نموذج التقييم وتقييم ما إذا كان النموذج مناسب للافتراضات المستخدمة.
 - 6- فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتقييم ما إذا تم تحديدها بشكل مناسب من هذه البيانات وافتراضات الإدارة.
- ثالثاً: يوصي الباحثان جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بضرورة القيام بإعداد أجنحة لعقد دورات تدريبية خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق للقيمة العادلة لجميع مدققي الحسابات العاملين المرخصين المزاولين وغير المزاولين والعاملين بالأردن، وذلك بناء على أحكام المواد (5 - 8 - 9) من نظام مزاوله مهنة رقم 2006/7.

المراجع

- المحاسبي 30 والمعياري المحاسبي 39 رقم 10/19330، عمان، الأردن، 171.
- البنك المركزي الأردني، 2003، التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى البنوك وشركات الصرافة، تعليمات البيانات المالية للبنوك رقم 10/19662/2، عمان، الأردن، 127-164.
- البنك العربي 2004، التقرير السنوي للعام 2004، عمان، الأردن، 57-64.
- البنك الإسلامي الأردني 2004، التقرير السنوي للعام 2004، عمان، الأردن، 69.
- البنك الأردني الكويتي 2004، التقرير السنوي للعام 2004، عمان، الأردن، 2-4.
- البنك التجاري الأردني 2004، التقرير السنوي للعام 2004، عمان،

- البارودي، شريف محمد، 2002، تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 72-163.
- الباز، مصطفى على، 1993، معيار محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن القيمة السوقية العادلة لمنشأة الأعمال المستمرة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، 187-250.
- البنك المركزي الأردني، 2003، التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى البنوك وشركات الصرافة، تعليمات المعيار

- الأردن، 37. البنك الاستثمار العربي الأردني 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 24-31.
- البنك الأردني للاستثمار والتمويل 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 1-5.
- البنك الأهلي الأردني 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 1-4.
- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، 2004، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، **مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية**، عمادة البحث العلمي، جامعة الزيتونة الأردنية، العدد الثاني، 67-93.
- الشامي، مصطفى أحمد، 2000، المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة: دراسة اختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، 337-368.
- العوام، عاطف محمد، 1996، المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل في إطار المعايير المحاسبية وقانون سوق المال المصري، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، 1056-1065.
- الغباري، أيمن فتحي، والخيران، أسامة فهد 2003، إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة في ظل مخاطر عدم التأكد، **المجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة ببنى سويف، العدد الأول، 307-342.
- المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، 2005، **تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المعدلة بالقرار رقم 257/2005**، مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، عمان.
- بنك الإنماء الصناعي 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 1-7.
- بنك الاتحاد للدخار والاستثمار 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 35-40.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 6-7.
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 33-35.
- بنك الصادرات والتمويل 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 18-23.
- بنك القاهرة عمان 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 19-24.
- بنك الأردن 2004، **التقرير السنوي للعام 2004**، عمان، الأردن، 1-3.
- جردانة، ديماء، 2002، **تقارير أسهم الشركات: قطاع البنوك- مجموعة البنك العربي**، شركة مجموعة أطلس الاستثمارية، عمان، الأردن.
- جردانة، ديماء، 2002، **تقارير أسهم الشركات: قطاع البنوك- البنك الأردني الكويتي**، شركة مجموعة أطلس الاستثمارية، عمان، الأردن.
- جمهورية مصر العربية، وزارة الاقتصاد، 1997، **قرار وزير الاقتصاد رقم 1997/503 بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- حماد، طارق عبد العال، 2002، مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية: بالتطبيق على قطاع البنوك، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 511-605.
- لدليل بورصة عمان للأوراق المالية، 2005، **دليل الشركات لعام 2004**، www.exchang.jo، عمان، الأردن.
- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح 2002، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع: دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 125-208.
- عاشور، عصافت سيد أحمد 2002، دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1-71.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية، 1999، **المعايير المحاسبية الدولية 1999**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2001، **المعايير المحاسبية الدولية 2000**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2003، **المعايير المحاسبية الدولية 2001**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2004، **المعايير المحاسبية الدولية**

- Certain Investments in Debt Securities, *Accounting Horizons*, No.2, AAA:117-119.
- AICPA. 2003. *Auditing Fair Value Measurement and Disclosure*, A Toolkit for Auditors, AICPA, USA.
- AICPA, ASB. 2003. *SAS No. 101: Auditing Fair Value Measurement and Disclosure*, www.cpa2biz.com, AICPA, USA.
- Australian Accounting Research. 2002. *New Auditing Standard on the Audit Fair Value*, AAR.
- Barth, M. E. 1994. Fair Value Accounting: Evidence from Investment Securities and the Market Valuation of Banks, *The Accounting Review*, (1): 161-182.
- Bhattacharyya, A. K. 7/1999. Fair Value Model in Accounting, *Business Line*, Islamabad: 1-5.
- Day, J.M. 12/2000. *Fair Value Accounting, US Securities and Exchange Commission*, 1-8.
- Godwin, N., Petroni, K. and Wahlen, J. 1997. Fair Value Accounting for Property-Liability Insurers and Classification Decisions Under FAS No. 115, *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 207-239.
- Hirst, D. Eric, Hopkins, Patrick E. and Wahlen, James M. 4/2004. Fair Values, Income Statement, and Bank Analysts` Risk and Valuation Judgments, *Accounting Horizons*, Summary in [http:// www. aaa. org.2006](http://www.aaa.org.2006), AAA.
- IASB, IASCF. 2005. *International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation*, IFRSs 2004, International Accounting Standard Committee Foundation, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
- IASB, IASCF. 2006. *International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Presentation*, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
- IASB, IASCF. 2006. *International Accounting Standard 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement*, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
- IASB, IASCF. 2006. *International Financial Reporting Standard 7, Financial Instruments: Disclosure*, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee
- 2002، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2005، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2003*، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2006، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2004*، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2006، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 20*، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2006، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006*، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- مطر، محمد، والسويطي، موسى، 13-14/9/2006، *أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية*، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- محمد، عبد الجابر السيد طه، 1999، *الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 319-396.
- مصطفى، غالب نصر، 1998، *المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات المساهمة الكويتية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع: 505-564.
- مرعي، ليلي محمد لطفي، 2003، *المعايير المصرية ومشاكل القياس والإفصاح الخاصة في الأوراق المالية: دراسة تحليلية ميدانية للبيئة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 309-365.
- AAA Financial Accounting Standards Committee. 9/2005. Response to the FASB'S Exposure Draft on Fair Value Measurement, *Accounting Horizons*, Summary in [http:// www. aaa. org.2006](http://www.aaa.org.2006), AAA.
- AAA Financial Accounting Standards Committee. 6/1994. Response to the FASB'S Exposure Draft Accounting for

- Joint Working Group. 8/1999. Financial Instruments Issues Relating Banks, JWG: 1-71.
- Joint Working Group of Banking Associations on Financial Instruments. 10/1999. *Accounting for Financial Instruments for Banks*, JWG: 1-21.
- Nelson, K. K. 4/1996. Fair Value Accounting for Commercial Banks: An Empirical Analysis of SFAS No. 107, *The Accounting Review*, No. 2:161-182.
- Santomero, A. 1997. Discussion: Fair Value Accounting for Property Insurers and Classification Decisions Under FAS No. 115, *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 241-243.
- Willis, D. W. 1/2002. *Financial Assets and Liabilities Fair Value or Historical Cost?*, FASB: 1-16.
- Foundation, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom.
- IFAC. 1/2006. *Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements*, 2006 Edition, International Federation of Accountants.
- IFAC. 1/2006. Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, 2006 Edition, *International Standard on Auditing 545: Auditing Fair Value Measurements and Disclosures*, International Federation of Accountants: 591-609.
- Institute of Chartered Accountants of New Zealand. 2003. *Auditing Fair Value Measurement and Disclosure*, ED/AS No.545, ICANW.
- Johnson, L. and Swieringa, R. 6/1996. Anatomy of an Agenda Decision: Statement No. 115, *Accounting Horizons*, No.2: 149-179.

**External Auditor`s and Fair Values Estimates:
An Exploratory Analytical Study in Large Jordanian Audit Bureau**

Ahmed H. Gooma and Moayad R. Khanfar

ABSTRACT

This study aims to evaluating the development trends in the use of fair value estimates to prepare financial statements, showing their reflections on audit engagement performance. The study also measuring the applying level of the Fair Value Estimates Audit Requirement (FVEAR) as stated by the ISA No. 545 on financial statement audit of Jordanian economic sectors. Toward this end, a questionnaire was developed containing 33 Para.(sub.61) and distributed to a sample of (65) auditors covering large audit bureau in Jordan.

After the Analysis of dependent variables (6), test of hypotheses and study of difference trends by SPSS, results showed that the general level of the applying of FVEAR by Jordanian auditors is %87. To be more specific, the disclosures about fair value yielded the highest score %89. Other variables such as evaluating the results of audit procedures, management representations, and communication with those charged with governance, using the work of an expert, evaluating the appropriateness of fair value measurements and disclosures and audit procedures responsive to the risk of material misstatement of the entity`s fair value measurements and disclosures, have yielded scores of %88, % 88, %87, % 85 respectively.

On the other hand, the lowest score (i.e. %82) was for understanding the entity`s process for determining fair value measurements and disclosures and relevant control activities, and assessing risk.

KEYWORDS: Fair values estimates, External auditor.

أحمد حلمي جمعة

ماجستير محاسبة، الجامعة الاردنية

مؤيد راضي خنفر

أستاذ المحاسبة المساعد

الاهتمامات البحثية: التدقيق

شهادة الدكتوراة جامعة أسكس، بريطانيا، 1998.